المحور الثاني: منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية

إن منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية تمثّل أحد الأسباب الناجعة لتدريب الطالب على المنهج العلمي في المناقشة والبحث اتخاذ مواقف إيجابية من الأفكار والأعمال والمذاهب والأحكام وما إلى ذلك، وهذا بطريقة منهجية منظّمة ودقيقة ومضبوطة، إنها تعوّد الطالب على أساليب التفكير العلمي واكتساب قدرات التعليق والبحث.

ففي التعليق على مسعى القاضي والتعرّف على كيفية دراسته للنزاع، وما هي الأدلة التي اعتمد عليها في ذلك والقواعد والمناهج التي طبقها على مختلف وقائع القضية وكيفية ردّه على طلبات الخصوم، ومن خلال ذلك رصده للمشكل القانوني المطروح في النزاع ثم أخيرا الحل الذي قرّره من حيث أسسه الواقعية والقانونية، كل ذلك يجعل الطالب يستوعب ما درسه بفكر نقدي موضوعي بعيدا عن التقليد والاتّباع غير الواعي.

إن تطبيق الطريقة المنهجية من طرف الطالب الباحث يجب أن تفضي إلى إجابة متكاملة ومنطقية بناء على خطة مدروسة تمكّنه من تحقيق نتيجة من وراء تعليقه على الحكم أو القرار، وهي التوصّل إلى معرفة مدى صحة الحكم أو القرار بناء على تحليل منطقي وقرائن وأدلة في ضوء المنظور الفقهي والتشريعي والاجتهاد القضائي في الموضوع إن وُجِد.

وبناء على ما تقدّم، سنتناول مفهوم التعليق على الأحكام والقرارات القضائية ثم منهجية التعليق عليها، على النحو التالي:

المحاضرة الخامسة

أولا: مفهوم التعليق على الأحكام والقرارات القضائية

الأحكام والقرارات القضائية هي تلك التي تصدر عن جهات القضاء بمختلف درجاتها بمناسبة الفصل في النزاعات التي تثور بين الأشخاص، ويتم عرضها على القضاء لإصدار حكم القانون بشأنها أو ما يسمى بتطبيق القانون أو القاعدة القانونية على مختلف الوقائع التي تضمنّها كل نزاع على حدة، أو تصرفات قانونية أو أفعال مادية تثور بمناسبة علاقات الأفراد فيما بينهم أو في علاقاتهم مع مختلف الهيئات الإدارية والسياسية والقضائية وحتى التشريعية.

وإذا كان كل من الحكم والقرار لا يختلفان من ناحية الهيكل والتّكوين، إلا أن هناك فروقات جوهرية شكلية وموضوعية فيما بينهما.

وسنتناول تعريف الحكم والقرار القضائيين، مع بيان مكوّنات الأحكام والقرارات القضائية، وكذلك تحديد الخصائص والمزايا التي تجمع بين الأحكام والقرارات القضائية ونستعرضها كما يلي:

1-تعريف الحكم والقرار القضائي:

كل منهما يعتبر تطبيقا للقانون ويعتبران من الأعمال القضائية، بمعنى من مهام السلطة القضائية في تطبيق القانون على المنازعات التي تثور بين الأفراد.

وسنبيّن مدلول الحكم والقرار القضائي في الفقه القانوني وكذلك في التشريع القانوني تباعا.

أ-في الفقه القانوني:

إن مدلول الحكم أو القرار القضائي لا يثير أي إشكال من الناحية الفقهية، إذ ينصرف إلى مدلوله الواسع أو الحكم القضائي في معناه العام الذي لا يفرّق بين الحكم القضائي والقرار القضائي.

فعموم مدلول الحكم القضائي في فقه القانون: كل قرار يصدر عن أية هيئة قضائية مختصة إقليميا وموضوعيا في إطار قواعد النظام القانوني السائد في الدولة.

وهكذا فإن الحكم القضائي بهذا المعنى يشمل جميع صور وأشكال ما يصدر عن الجهات القضائية المختلفة مهما كانت تسمياتها ودرجاتها وتشكيلاتها واختصاصاتها، وهكذا فإنه لا فرق بين الحكم القضائي والقرار القضائي.

ب-في التشريع القانوني:

إن الحكم القضائي في معناه الخاص التشريعي يفرّق بين الحكم (jugement) والقرار (arrêt)، ويستند إلى معيار الهيئة القضائية المصدرة للحكم أو القرار القضائيين، فما يصدر عن محكمة الدرجة الأولى (المحكمة الابتدائية في القضاء العادي أو المحكمة الإدارية في القضاء الإداري)، يسمّى: حكما قضائيا، أما ما يصدر عن هيئات قضاء الدرجة الثانية (المجلس القضائي والمحكمة العليا في القضاء العادي أو مجلس الدولة في القضاء الإداري) فيسمّى قرارا قضائيا.

2-مكوّنات الأحكام والقرارات القضائية:

إن أي حكم أو قرار قضائي يتضمّن أجزاءا ومكوّنات تمثّل وحدة كاملة بينهما، وتتجلّى في العناصر الآتية:

أ- ديباجة الحكم أو القرار: تشمل الجهة القضائية، تشكيلتها والأطراف.

ب- الأسس الاجرائية والقانونية التي تجدد طبيعة الطعن، مثل الاستئناف أو النقض وطبيعة النزاع.

ج- وقائع القضية: التي تفسر طبيعة وجود النزاع بين الأطراف.

د- الحيثيات والأسباب: تتكون من الأسباب المادية والقانونية التي سيبنى عليها منطوق الحكم أو القرار.

هـ- منطوق الحكم أو القرار: ويتضمن الفصل في النزاع وحل المشكل القانوني المعروض في الوقائع.